

نُبْدُ النَّاصِحِينَ

في وُجوبِ تَقْدِيمِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى إِجْمَاعِ
الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُعَاصِرِينَ

وَهُوَ: نُبْدَةُ سِيرَةٍ فِي تَعْرِيفِ الصَّحَابِيِّ، وَعَلَامَةِ مَعْرِفَةِ الصَّحَابِيِّ، وَأَنْ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ
حُجَّةٌ، فِيمَا لَا يُدْرِكُ بِالرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ الَّذِي حَصَلَ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ
يُعْتَبَرُ حُجَّةً شَرْعِيَّةً، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ الَّذِي لَا يُوجَدُ لَهُ مُخَالَفٌ إِنْ أُشْتَهَرَ، وَأَمَّا قَوْلُ
الصَّحَابِيِّ الصَّادِرِ عَنْ رَأْيٍ وَاجْتِهَادٍ، فَعَلَى الصَّحِيحِ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ، وَلَا يَلْزَمُ
الْأَخْذُ بِهِ بَلْ يُؤْخَذُ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ، وَذِكْرُ أَسْبَابِ تَقْدِيمِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ،
وَفَهْمُهُمْ لِلْضُومِ الْوَحْيِيِّ عَلَى إِجْمَاعٍ، وَفَهْمُ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُعَاصِرِينَ

بِقَلَمِ:

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنَ بْنِ عَلِيٍّ الْغُرَيْرِيِّ الْأَشْجَمِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ

نُبْدُ النَّاصِحِينَ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥



مكتبة

أَهْلُ الْحَدِيثِ

ملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

نَبَذَ الْمُتَأَخِّرِينَ

فِي وُجُوبِ تَقْدِيرِ إِجْمَاعِ الصَّكَّابَةِ عَلَى إِجْمَاعِ
الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُعَاصِرِينَ

وَهُوَ: بُذْنُ تَسِيرَةٍ فِي تَعْرِيفِ الصَّكَّابِ، وَعَلَامَةِ مَعْرِفَةِ الصَّكَّابِ، وَأَنْ قَوْلَ الصَّكَّابِ
حُجَّةٌ؛ فِيمَا لَا يُدْرَكُ بِالرَّأْيِ وَالْإِجْتِهَادِ، وَقَوْلَ الصَّكَّابِ الَّذِي حَصَلَ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ
يُعْتَبَرُ حُجَّةً شَرْعِيَّةً، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الصَّكَّابِ الَّذِي لَا يُوجَدُ لَهُ تَخَالُفٌ إِنْ اُشْتَهَرَ، وَأَمَّا قَوْلُ
الصَّكَّابِ الصَّادِرُ عَنْ رَأْيٍ وَاجْتِهَادٍ، فَعَلَى الصَّحِيحِ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ، وَلَا يَلْزَمُ
الْأَخْذُ بِهِ بَلْ يُؤْخَذُ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ، وَكَثُرَ أَسْبَابُ تَقْدِيرِ إِجْمَاعِ الصَّكَّابَةِ،
وَفَهْمُهُمْ لِلصُّوَرِ الْوَحْيِيِّ عَلَى إِجْمَاعٍ، وَفَهْمُ مَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُعَاصِرِينَ

بِقَلَمِ:

إِلَى الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، بْنِ عَلِيٍّ الْعَرِيفِ الْأَثَرِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَدْخَلُ

اعْلَمَ أَرْشَدَكَ اللَّهُ لِبَاعْتِهِ أَنَّ الصَّحَابِيَّ: هُوَ كُلُّ مَنْ لَقِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُؤْمِنًا بِهِ، وَمَاتَ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنْ تَخَلَّلَ ذَلِكَ رِدَّةٌ عَلَى الرَّاجِعِ، وَتُعْرَفُ الصُّحْبَةُ: بِالتَّوَاتُرِ، وَالِاسْتِفَاضَةِ، أَوْ بِقَوْلِ صَحَابِيٍّ، أَوْ بِتَصْرِيحِ الرَّاوي عَنْ نَفْسِهِ.^(١)

(١) وَانْظُرْ: «التَّقْرِيبَ وَالتَّبَسُّيرَ لِمَعْرِفَةِ سُنَنِ الْبَشِيرِ النَّذِيرِ» لِلنَّوَوِيِّ (ص ٤٥٣)، وَ«شَرْحَ التَّقْرِيبِ وَالتَّبَسُّيرِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ص ٤٥٣)، وَ«فَتْحَ الْمُغِيثِ» لَهُ (ج ٣ ص ٨٣)، وَ«شَرْحَ أَلْفِيَّةِ الْعِرَاقِيِّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْعَيْنِيِّ (ص ٣٠٦)، وَ«رُسُومَ التَّحْدِيثِ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْجَعْفَرِيِّ (ص ٢٧٢)، وَ«مُقَدِّمَةً فِي مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٥٩)، وَ«عُقُودَ الدَّرَرِ فِي عُلُومِ الْأَثَرِ» لِابْنِ نَاصِرِ الدِّينِ الدَّمَشَقِيِّ (ص ٣٠٣)، وَ«اِخْتِصَارَ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ص ٢٧٥)، وَ«التَّعْلِيلَ عَلَى اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِأَحْمَدَ شَاكِرٍ (ص ٢٩٨)، وَ«تَدْرِيبَ الرَّاوي» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ٢ ص ٦٦٤)، وَ«مَعْرِفَةَ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِلْحَاكِمِ (ص ٢٢)، وَ«الشَّدَا الْفَيَّاحَ مِنْ عُلُومِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ هَاجَانَ الدِّينِ الْأَنْبَاسِيِّ (ج ٢ ص ٤٨٣)، وَ«تَوْضِيحَ الْأَفْكَارِ لِمَعَانِي تَنْفِيحِ الْأَنْظَارِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٤٢٦)، وَ«ظَفَرَ الْأَمَانِيِّ» لِلْكَنُوزِيِّ (ص ٤٩٦)، وَ«الْإِحْكَامَ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٢ ص ٩٢)، وَ«إِزْشَادَ الْفُحُولِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ١ ص ١٨٨ وَ ١٨٩)، وَ«شَرْحَ مُخْتَصَرِ التَّحْرِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٢ ص ٤٦٥)، وَ«قَوَاطِعَ الْأَدَلَّةِ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ» لِلْسَّمْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٤٨٨)، وَ«الْبَحْرَ الْمُحِيطَ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٦ ص ١٩٠ وَ ١٩١)، وَ«الْإِصَابَةَ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١ ص ١٦٠)، وَ«فَتْحَ الْبَارِي» لَهُ (ج ٧ ص ٣ وَ ٤ وَ ٥)، وَ«الْكِفَايَةَ» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ج ١ ص ١٨٩)، وَ«تَحْقِيقَ مَنَافِ الرُّتْبَةِ لِمَنْ ثَبَّتَ لَهُ شَرِيفُ الصُّحْبَةِ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ٣٣)، وَ«الصَّحِيحَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ٢)، وَ«أُسْدَ الْغَايَةِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ١٢)، وَ«شَرْحَ الْمَنْظُومَةِ الْبَيِّنَاتِ» لِسَيِّحِ بْنِ عَثِيمٍ (ص ٧٧).

قُلْتُ: وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ^(١) حُجَّةٌ بِشُرُوطٍ مِنْهَا: أَنْ لَا يُخَالَفَ الصَّحَابِيُّ نَصًّا فَإِنْ خَالَفَ فَقَوْلُهُ مَرْدُودٌ، وَأَنْ يَنْتَشِرَ وَيُخَالَفَ الصَّحَابِيُّ صَحَابِيًّا آخَرَ، وَأَنْ يَكُونَ ثَابِتًا عَنْهُ.^(٢)

وُخْلَاصَةُ الْقَوْلِ: أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ فِيمَا لَا يُدْرِكُ بِالرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّمَاعِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ الَّذِي حَصَلَ عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ يُعْتَبَرُ حُجَّةً شَرْعِيَّةً، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ الَّذِي لَا يُوجَدُ لَهُ مُخَالَفٌ إِنْ اشْتَهَرَ، وَأَمَّا قَوْلُ الصَّحَابِيِّ الصَّادِرِ عَنْ رَأْيٍ وَاجْتِهَادٍ فَعَلَى الصَّحِيحِ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ، وَلَا يُلْزَمُ الْأَخْذُ بِهِ بَلْ يُؤْخَذُ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ.^(٣)

(١) فَيَسْمَى قَوْلُ الصَّحَابِيِّ، أَوْ فِتْوَاهُ، أَوْ تَقْلِيدُ الصَّحَابِيِّ، أَوْ مَذَهَبُ الصَّحَابِيِّ.

(٢) انْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١ ص ٢٨٣ و ٢٨٤)، وَ(ج ٢ ص ١٤)، وَ«إِعْلَامُ الْمُؤَقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ١١)، وَ(ج ٥ ص ٥٤٦)، وَ(ج ٦ ص ٣٦ و ٣٧)، وَ«إِجْمَالُ الْإِصَابَةِ» لِلْعَلَانِيِّ (ص ٧٨ و ٩٠ و ٩١)، وَ«الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٤ ص ١٩٤)، وَ«الْفَقِيَّةُ وَالْمُتَفَقَّةُ» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ج ١ ص ٤٤٠).

(٣) وَانْظُرْ: «الْإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ» لِلْأَمِيدِيِّ (ج ٤ ص ١٤٩)، وَ«أُصُولُ الْفِقْهِ» لِابْنِ مُفْلِحٍ (ج ٤ ص ١٤٥)، وَ«رَوْضَةُ النَّاظِرِ وَجَنَّةُ الْمَنَاطِرِ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ عَلَى مَذَهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ج ١ ص ٤٦٦)، وَ«الْبَحْرُ الْمُحِيطُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٨ ص ٥٥)، وَ«الْأُصُولُ» لِلسَّرْحَسِيِّ (ج ٢ ص ١٠٥)، وَ«الْمُدْخَلُ إِلَى مَذَهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ» لِابْنِ بَدْرَانَ (ص ٢٩٠)، وَ«التَّبَصُّرَةُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» لِلشَّيرَازِيِّ (ص ٣٩٥)، وَ«التَّلْخِصُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» لِلْجَوْنِيِّ (ج ٣ ص ٩٧)، وَ«قَوَاطِعُ الْأَدِلَّةِ فِي الْأُصُولِ» لِلْسَمْعَانِيِّ (ج ٢ ص ٩)، وَ«شَرْحُ تَنْقِيحِ الْفُصُولِ» لِلْقَرَفِيِّ (ص ٤٤٥)، وَ«الْعُدَّةُ فِي أَصُولِ الْفِقْهِ» لِأَبِي بَعْلَى (ج ٤ ص ١١٧٨)، وَ«الْمُسْتَصْفَى» لِلْعَزَالِيِّ (ص ١٧٠)، وَ«شَرْحُ الْكُوكَبِ الْمُنِيرِ» لِابْنِ النَّجَّارِ (ج ٤ ص ٤٢٢)،

قُلْتُ: وَالْخَيْرُ كُلُّ الْخَيْرِ فِي سُلُوكِ طَرِيقِ الصَّحَابَةِ وَمَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ أَحْكَامٍ^(١)، وَالْأَخْذُ بِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ طَرِيقُ الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ، وَلِذَلِكَ كَانَ مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذْهَبِهِمْ أَخْطَأَ وَخَبِطَ وَخَلَطَ وَشَذَّ، وَلَا بُدَّ، وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ^(٢) نَجَا وَفَازَ، فَإِنَّ شَعَارَ أَهْلِ السُّنَّةِ اتَّبَاعُهُمْ، وَشَعَارَ أَهْلِ الْبِدْعَةِ تَرْكُ الْأَخْذِ بِقَوْلِهِمْ^(٣).

وَالنَّمْهِدَ لِأَبِي الْخَطَّابِ (ج ٣ ص ٣٢٤)، وَ«الْمُعْتَمَدَ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ» لِابْنِ الطَّبَّيِّ (ج ٢ ص ١٧٤)، وَ«إِعْلَامَ الْمُوقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٥ ص ٥٤٨)، وَ«الْمَسَائِلَ» لِابْنِ هَانِيٍّ (ج ٢ ص ١٦٥).

(١) فَلَا قَوْلَ مُنْضَبِطٍ إِلَّا إِجْمَاعُهُمْ، وَلَا بُدَّ.

(٢) قُلْتُ: وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُخَصَّ الْإِتِّبَاعُ فِي الْأُصُولِ دُونَ الْفُرُوعِ.

(٣) انْظُرْ: «الشَّرِيعَةَ» لِلْأَجَرِيِّ (ج ١ ص ٣٠١)، وَ«أُصُولَ السُّنَّةِ» لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ (ص ٧)، وَ«الْحُجَّةَ فِي بَيَانِ الْمَحْجَّةِ» لِقَوَامِ السُّنَّةِ الْأَصْبَهَانِيِّ (ج ١ ص ٢٣٧ و ٣٦٤)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٣ ص ١٥٧)، وَ(ج ٥ ص ٨)، وَ(ج ١٣ ص ٢٤ و ٢٦ و ٢٤٣ و ٣٦١)، وَ(ج ١٩ ص ٢٠٠)، وَ«مُقَدِّمَةً فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» لَهُ (ص ١٢٢ و ١٣٨)، وَ«الْفُرْقَانَ» لَهُ أَيْضًا (ص ٢٨ و ١٥٦)، وَ«بَيَانَ تَلْبِيسِ الْجَهْمِيَّةِ» لَهُ أَيْضًا (ج ٢ ص ١٥ و ١٨)، وَ(ج ٦ ص ٢٤)، وَ«مُخْتَصَرَ الْفَتَاوَى الْمَصْرِيَّةِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٥٥٦)، وَ«إِعْلَامَ الْمُوقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٣ ص ٤٧٤)، وَ(ج ٤ ص ١٥٣)، وَ(ج ٥ ص ٥٦٠)، وَ«إِجْمَالَ الْإِصَابَةِ» لِلْعَلَانِيِّ (ص ٦٦)، وَ«جَامِعَ الْبَيَانِ» لِلطَّبَّرِيِّ (ج ٢ ص ٥٩٠)، وَ«رِسَالَةً إِلَى أَهْلِ الثَّغْرِ» لِأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ (ص ٣٠٦)، وَ«لُمَعَةَ الْإِعْتِقَادِ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ص ٣٩)، وَ«النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ» لِلنَّحَّاسِ (ص ٤٢٤)، وَ«الرَّدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» لِلدَّارِمِيِّ (ص ٢١٠)، وَ«تَأْوِيلَ مُشْكِلِ الْأَحَادِيثِ» لِابْنِ قُتَيْبَةَ (ص ١٤٨)، وَ«الْإِعْتِصَامَ» لِلشَّاطِئِيِّ (ج ٢ ص ٨٦٣)، وَ«شَرْحَ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» لِابْنِ أَبِي الْعِزِّ (ص ٤٣٠)، وَ«الدَّرَرُ السَّنِيَّةُ فِي أَجْوِبَةِ أَمَّةِ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ٣ ص ٥٣)، وَ«التَّغْلِيقُ عَلَى شَرْحِ السُّنَّةِ لِلْبَرْبَهَارِيِّ» لِلشَّيْخِ الْفُوزَانَ (ص ٣٠١ و ٣٥١ و ٤٣٥).

قُلْتُ: وَإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ، وَهُوَ كَذَلِكَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ، فَمَنْ اخْتَجَّ بِمَا عَلَيْهِ الْمُتَأَخِّرُونَ أَوْ الْمُعَاصِرُونَ، اخْتَجَجْنَا عَلَيْهِ بِمَا عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ السَّابِقُونَ.^(١)

قُلْتُ: وَأَجْمَعَ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ وَالْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى حُجِّيَةِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ، وَأَمَّا مَا نُسِبَ إِلَى الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ أَحَدِهِمْ فِي عَدَمِ الْقَوْلِ بِحُجِّيَةِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.



(١) انظر: «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِلْجَسَّاصِ (ج ٢ ص ٢٣)، و«إِجْمَالُ الْإِصَابَةِ» لِلْعَلَائِي (ص ٥٧ و ٦٦)، و«الرِّسَالَةُ» لِلشَّافِعِيِّ (ص ٤٧٢)، و«الْإِسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١ ص ٣٥٥)، و«التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ» لِابْنِ عَاشُورٍ (ج ١ ص ١٠)، و«تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٣ ص ٢١٨)، و«الْأُصُولُ» لِلْسَّرْحَسِيِّ (ج ٢ ص ١١٠)، و«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١٩ ص ١٩٤)، و«ذَمُّ التَّأْوِيلِ» لِابْنِ قُدَامَةَ (ص ٤٠)، و«الْعُدَّةُ» لِأَبِي يَعْلَى الْحَنْبَلِيِّ (ج ٤ ص ١٠٦٤)، و«الرَّدُّ عَلَى الْقُبُورِيِّينَ» لِلشَّيْخِ حَمْدِ آلِ مُعَمَّرٍ (ص ١٢٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا،
وَأَنَّ الَّذِي يَتَّقَصُّدُ مُخَالَفَةَ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ ﷺ فِي الْأَحْكَامِ، يُعْتَبَرُ مُبْتَدِعًا فِي
الدِّينِ^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ
الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].
قُلْتُ: وَفِي آيَةِ الْكَرِيمَةِ وَعِيدٌ لِمَنْ يُخَالِفُ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ ﷺ سَوَاءٌ كَانَ
ذَلِكَ فِي الْأُصُولِ أَوْ الْفُرُوعِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» (ج ٣ ص ٢١٨): (قَوْلُهُ
تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى﴾ أَيُّ: وَمَنْ سَلَكَ غَيْرَ طَرِيقِ
الشَّرِيعَةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَصَارَ فِي شِقِّ وَالشَّرْعُ فِي
شِقِّ، وَذَلِكَ عَنْ عَمْدٍ مِنْهُ بَعْدَ مَا ظَهَرَ لَهُ الْحَقُّ وَتَبَيَّنَ لَهُ وَاتَّضَحَ لَهُ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَيَتَّبِعْ
غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ هَذَا مُلَازِمٌ لِلصِّفَةِ الْأُولَى، وَلَكِنْ قَدْ تَكُونُ الْمُخَالَفَةُ لِنَصِّ
الشارع، وَقَدْ تَكُونُ لِمَا أَجْمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ، فِيمَا عَلِمَ اتِّفَاقُهُمْ عَلَيْهِ

(١) سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ فِي الْأُصُولِ أَوْ الْفُرُوعِ، وَهَذَا غَفَلَ عَنْهُ خَلْقٌ مِنَ الْجَهْلَةِ الْمُتَسِسِينَ إِلَى الْعِلْمِ فَتَرَاهُمْ
بِزَعِيمِهِمْ يَعْمَلُونَ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ فِي الْأُصُولِ، وَأَمَّا فِي الْفُرُوعِ فَلَا، وَهَذَا مِنْ جَهْلِهِمْ بِالْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ، اللَّهُمَّ
سَلِّمْ سَلِّمْ.

تَحْقِيقًا، فَإِنَّهُ قَدْ ضُمِنَتْ لَهُمُ الْعِصْمَةُ فِي اجْتِمَاعِهِمْ مِنَ الْخَطَأِ، تَشْرِيفًا لَهُمْ وَتَعْظِيمًا لِنَبِيِّهِمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ وَرَدَتْ فِي ذَلِكَ أَحَادِيثُ صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ، قَدْ ذَكَرْنَا مِنْهَا طَرَفًا صَالِحًا فِي كِتَابِ: أَحَادِيثِ الْأُصُولِ، وَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ ادَّعَى تَوَاتُرَ مَعْنَاهَا، وَالَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي الْاِحْتِجَاجِ عَلَى كَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً تَحْرُمُ مُخَالَفَتَهُ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ، بَعْدَ التَّرْوِيِّ وَالْفِكْرِ الطَّوِيلِ. وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِ الْإِسْتِنْبَاطَاتِ وَأَقْوَاهَا، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ قَدْ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ وَاسْتَبَعَدَ الدَّلَالََةَ مِنْهَا عَلَى ذَلِكَ.

* وَلِهَذَا تَوَعَّدَ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ أَي: إِذَا سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَ جَاوِزِنَاهُ عَلَى ذَلِكَ، بِأَنْ نُحَسِّنَهَا فِي صَدْرِهِ وَنُزَيِّنَهَا لَهُ - اسْتِدْرَاجًا لَهُ - كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَذَرْنِي وَمَنْ يُكَذِّبُ بِهِذَا الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الْقَلَمُ: ٤٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصَّف: ٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الْأَنْعَام: ١١٠].

* وَجَعَلَ النَّارَ مَصِيرَهُ فِي الْآخِرَةِ، لِأَنَّ مَنْ خَرَجَ عَنِ الْهُدَى لَمْ يَكُنْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَّا إِلَى النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ. مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصَّافَات: ٢٢، ٢٣]، وَقَالَ: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ [الْكَهْف: ٥٣]. اهـ

وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ رحمته الله فِي «الْعُدَّة» (ج ٤ ص ١٠٦٤): (فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوَعَّدَ عَلَى اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ وَاجِبٌ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ١٩٤): (فَهَكَذَا مُشَاقَّةُ الرَّسُولِ، وَاتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ شَاقَّهُ فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ، وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَمَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ فَقَدْ شَاقَّهُ أَيْضًا؛ فَإِنَّهُ قَدْ جَعَلَ لَهُ مُدْخَلًا فِي الْوَعِيدِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ وَصَفُ مُؤَثِّرٍ فِي الدَّمِّ، فَمَنْ خَرَجَ عَنْ إِجْمَاعِهِمْ فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ قَطْعًا، وَالْآيَةُ تَوْجِبُ دَمَ ذَلِكَ، وَإِذَا قِيلَ: هِيَ إِنَّمَا ذِمَّتُهُ مَعَ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، قُلْنَا: لِأَنَّهُمَا مُتَلَازِمَانِ وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَنْصُوصًا عَنْ الرَّسُولِ ﷺ فَالْمُخَالَفُ لَهُمْ مُخَالَفٌ لِلرَّسُولِ ﷺ؛ كَمَا أَنَّ الْمُخَالَفَ لِلرَّسُولِ ﷺ مُخَالَفٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَكِنْ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ قَدْ بَيَّنَّهُ الرَّسُولُ ﷺ: وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ.

* فَلَا يُوجَدُ قَطُّ مَسْأَلَةٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا إِلَّا وَفِيهَا بَيَانٌ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَلَكِنْ قَدْ يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ وَيَعْلَمُ الْإِجْمَاعُ؛ فَيَسْتَدِلُّ بِهِ كَمَا أَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِالنَّصِّ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ دَلَالََةَ النَّصِّ، وَهُوَ دَلِيلٌ ثَانٍ مَعَ النَّصِّ؛ كَالْأَمْثَالِ الْمَضْرُوبَةِ فِي الْقُرْآنِ، وَكَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ دَلِيلٌ آخَرُ كَمَا يُقَالُ: قَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ، وَكُلُّ مِنْ هَذِهِ الْأُصُولِ يَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ مَعَ تَلَازُمِهَا؛ فَإِنَّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ فَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ فَعَنِ الرَّسُولِ ﷺ أَخَذَ

فَالْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ كِلَاهُمَا: مَاخُذٌ عَنْهُ وَلَا يُوجَدُ مَسْأَلَةٌ يَتَّفَقُ الْإِجْمَاعُ عَلَيْهَا إِلَّا وَفِيهَا نَصٌّ). اهـ

وَقَالَ الْمُفَسِّرُ الْبَصَّاصُ رحمته فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٢٣): (الْقَوْلُ إِذَا ظَهَرَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَاسْتَفَاضَ، وَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِنْهُمْ مُخَالَفٌ؛ فَهُوَ إِجْمَاعٌ وَحُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رحمته فِي «إِجْمَالِ الْإِصَابَةِ فِي أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ» (ص ٥٧)؛ عَنْ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ: (فَهُوَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رحمته فِي «إِجْمَالِ الْإِصَابَةِ فِي أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ» (ص ٦٦): (الْمُعْتَمَدُ أَنَّ التَّابِعِينَ أَجْمَعُوا عَلَى اتِّبَاعِ الصَّحَابَةِ فِيمَا وَرَدَ عَنْهُمْ، وَالْأَخْذُ بِقَوْلِهِمْ وَالْفَتْيَا بِهِ، مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ أَيْضًا). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته فِي «الْإِسْتِذْكَارِ» (ج ١ ص ٣٥٥): (فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا مُخَالَفَ لَهُمْ مِنْهُمْ، وَسَائِرُ الْأَقْوَالِ جَاءَتْ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَنَا الْخِلَافُ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ وَالنَّفْسُ تَسْكُنُ إِلَيْهِمْ؛ فَأَيُّنَ الْمَهْرَبُ عَنْهُمْ دُونَ سُنَّةٍ، وَلَا أَصْلٍ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «رِسَالَتِهِ» (ص ٢٤): (يَجِبُ اتِّبَاعُ طَرِيقَةِ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَالَفَهُمْ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، لَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا فِي الْفُرُوعِ).^(١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ» (ص ١٢٨): (وَالْإِجْمَاعُ: هُوَ الْأَصْلُ الثَّلَاثُ؛ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ. وَهُمْ يَزِيدُونَ بِهِذِهِ الْأُصُولِ الثَّلَاثَةِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ بَاطِنَةٍ أَوْ ظَاهِرَةٍ، مِمَّا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالدِّينِ. وَالْإِجْمَاعُ الَّذِي يَنْضَبُطُ: هُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ «السَّلَفُ الصَّالِحُ»؛ إِذْ بَعْدَهُمْ كَثُرَ الْإِخْتِلَافُ، وَانْتَشَرَتِ الْأُمَّةُ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٤): عَنْ تَفْضِيلِ السَّلَفِ عَلَى الْخَلَفِ: (وَلِهَذَا كَانَ مَعْرِفَةُ أَقْوَالِهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ وَأَعْمَالِهِمْ خَيْرًا، وَأَنْفَعَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَقْوَالِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَعْمَالِهِمْ فِي جَمِيعِ عُلُومِ الدِّينِ وَأَعْمَالِهِ؛ كَالْتَفْسِيرِ، وَأُصُولِ الدِّينِ، وَفُرُوعِهِ، وَالزُّهْدِ، وَالْعِبَادَةِ، وَالْأَخْلَاقِ، وَالْجِهَادِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُمْ أَفْضَلُ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ فَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ خَيْرٌ مِنَ الْإِقْتِدَاءِ بِمَنْ بَعْدَهُمْ، وَمَعْرِفَةُ إِجْمَاعِهِمْ وَنَزَاعِهِمْ فِي الْعِلْمِ

(١) قُلْتُ: لَا فِي الْأُصُولِ وَلَا فِي الْفُرُوعِ، وَهَذِهِ قَاصِمَةٌ لِلْمُتَعَالِمِينَ الَّذِينَ ظَنُّوا أَنََّّهُمْ عَلَى سَبِيلِ!.

وَالَّذِينَ خَيْرٌ، وَأَنْفَعُ مِنْ مَعْرِفَةِ مَا يُذَكَّرُ مِنْ إِجْمَاعِ غَيْرِهِمْ وَنِزَاعِهِمْ. وَذَلِكَ أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْصُومًا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته فِي «إِغْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٣ ص ٤٧٤):
(وَتَقْلِيدُهُمْ - يَعْنِي: الصَّحَابَةَ - اتِّبَاعُ لَهُمْ، فَفَاعِلُهُ مِمَّنْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الرَّسَالَةِ» (ص ٤٧٢): (وَنَعْلَمُ أَنَّ عَامَّتَهُمْ -
يَعْنِي: الصَّحَابَةَ - لَا تَجْتَمِعُ عَلَى خِلَافٍ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا عَلَى خَطَأٍ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ). اهـ

قُلْتُ: وَيَجِبُ الْعَمَلُ بِمَا عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم مِنْ أَحْكَامٍ، وَإِنْ خَالَفَتْ مَا عَلَيْهِ
الْفُقَهَاءُ الْمُتَأَخِّرُونَ، أَوْ الْمُعَاصِرُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.^(١)

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ نَاصِرٍ الْمُعَمَّرُ رحمته فِي «الرَّدِّ عَلَى الْقُبُورِيِّينَ»
(ص ١٢٩): (فَإِنْ احْتَجَّ أَحَدٌ عَلَيْنَا بِمَا عَلَيْهِ الْمُتَأَخِّرُونَ؛ قُلْنَا: الْحُجَّةُ بِمَا عَلَيْهِ
الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالتَّابِعُونَ وَالَّذِينَ هُمْ: خَيْرُ الْقُرُونِ لَا بِمَا عَلَيْهِ الْخَلَفُ
الَّذِينَ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ). اهـ

(١) قُلْتُ: مَعَ احْتِرَامِ وَتَوْقِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُمْ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ، وَالْمُجْتَهِدُونَ مَعْدُورُونَ، أَمَّا مَنْ دُونَهُمْ
يُعَامَلُونَ مُعَامَلَةَ الْمُبْتَدِعَةِ، وَيُخَاطَبُونَ خِطَابَ الْمُبْتَدِعَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٤ ص ١٧٢): (مَنْ خَالَفَ الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَالسُّنَّةَ
الْمُسْتَفِيضَةَ؛ أَوْ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلَفُ الْأُمَّةِ خِلَافًا لَا يُعَدَّرُ فِيهِ؛ فَهَذَا يُعَامَلُ بِمَا يُعَامَلُ بِهِ أَهْلُ الْبِدْعِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ٢٠٠):
 (وَلِلصَّحَابَةِ فَهْمٌ فِي الْقُرْآنِ يَخْفَى عَلَى أَكْثَرِ الْمُتَأَخِّرِينَ كَمَا أَنَّ لَهُمْ مَعْرِفَةً بِأُمُورٍ مِنَ
 السُّنَّةِ وَأَحْوَالِ الرُّسُولِ لَا يَعْرِفُهَا أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ فَإِنَّهُمْ شَهِدُوا الرُّسُولَ وَالتَّنْزِيلَ
 وَعَايَنُوا الرُّسُولَ وَعَرَفُوا مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَحْوَالِهِ مِمَّا يَسْتَدِلُّونَ بِهِ عَلَى مُرَادِهِمْ
 مَا لَمْ يَعْرِفْهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ لَمْ يَعْرِفُوا ذَلِكَ فَطَلَبُوا الْحُكْمَ مَا اعْتَقَدُوا مِنْ
 إِجْمَاعٍ أَوْ قِيَاسٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٦٠):
 (وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَصِيرُوا يَعْتَمِدُونَ فِي دِينِهِمْ لَا عَلَى الْقُرْآنِ
 وَلَا عَلَى الْإِيمَانِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الرُّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخِلَافِ السَّلَفِ؛ فَلِهَذَا
 كَانَ السَّلَفُ أَكْمَلَ عِلْمًا وَإِيمَانًا وَخَطُؤُهُمْ أَخَفَّ وَصَوَابُهُمْ أَكْثَرَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٧ ص ٤٣٦): (وَمَنْ آتَاهُ
 اللَّهُ عِلْمًا وَإِيمَانًا؛ عَلِمَ أَنََّّهُ لَا يَكُونُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ التَّحْقِيقِ إِلَّا مَا هُوَ دُونَ
 تَحْقِيقِ السَّلَفِ لَا فِي الْعِلْمِ، وَلَا فِي الْعَمَلِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٦٥): (فَلَمَّا
 طَالَ الزَّمَانُ خَفِيَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مَا كَانَ ظَاهِرًا لَهُمْ، وَدَقَّ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ
 مَا كَانَ جَلِيًّا لَهُمْ؛ فَكَثُرَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مُخَالَفَةُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا لَمْ يَكُنْ مِثْلُ هَذَا
 فِي السَّلَفِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٥): (وَأَمَّا الْمُتَأَخِّرُونَ الَّذِينَ لَمْ يَتَحَرَّوْا مُتَابَعَتَهُمْ، وَسَلُّوكَ سَبِيلِهِمْ، وَلَا لَهُمْ خِبْرَةٌ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ؛ بَلْ هُمْ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَتَكَلَّمُونَ بِهِ فِي الْعِلْمِ، وَيَعْمَلُونَ بِهِ لَا يَعْرِفُونَ طَرِيقَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالرَّأْيِ وَالزُّهْدِ وَالتَّصَوُّفِ.

* فَهَؤُلَاءِ تَجِدُ عُمَدَتَهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمُهِّمَةِ فِي الدِّينِ إِنَّمَا هُوَ عَمَّا يَظُنُّونَهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ فِي ذَلِكَ أَقْوَالَ السَّلَفِ الْأَبْتَةِ، أَوْ عَرَفُوا بَعْضَهَا وَلَمْ يَعْرِفُوا سَائِرَهَا). اهـ

قُلْتُ: وَالْإِخْتِلَافُ الْحَاصِلُ بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأً، وَهَذَا مِمَّا يَغْفُلُ عَنْهُ الْحَقَّادُ وَالْحُسَّادُ، مِمَّنْ لَمْ يَتِمَكَّنُوا مِنَ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٦): (وَإِذَا ذَكَرُوا نِزَاعَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَكُنْ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ الَّتِي يَكُونُ كُلُّ قَوْلٍ مِنْ تِلْكَ الْأَقْوَالِ سَائِغًا لَمْ يُخَالَفْ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَصُولِ الْمُتَأَخِّرِينَ مُحَدَّثٌ مُبْتَدَعٌ فِي الْإِسْلَامِ مَسْبُوقٌ بِإِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى خِلَافِهِ وَالنِّزَاعُ الْحَادِثُ بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأً قَطْعًا). اهـ

قُلْتُ: وَاحْذَرْ مِنْ مُخَالَفَةِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ إِذَا عَلِمْتَهُ، فَإِنَّ مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ مُبْتَدِعًا، كَالْمُتَعَالِمِينَ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ أَبِي الْعَزِّ الْحَنْفِيُّ فِي «شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الطَّحَاوِيَّةِ» (ص ٤٣٠):
 (وَالْجَمَاعَةُ؛ جَمَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ: وَهُمْ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ
 الدِّينِ، فَاتَّبَاعُهُمْ هُدًى، وَخِلَافُهُمْ ضَلَالٌ). اهـ
 قُلْتُ: وَخِلَافُهُمْ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْأُصُولِ أَوْ الْفُرُوعِ، فَانْتَبَهْ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٥ ص ٥٦٠): (وَأَمَّا
 تَخْصِيصُ اتِّبَاعِهِمْ -يَعْنِي: الصَّحَابَةَ- بِأُصُولِ الدِّينِ دُونَ فُرُوعِهِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ
 الْإِتِّبَاعَ عَامًّا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٨٣): (الْأَسَاسُ الَّذِي
 تُبْنَى عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ، هُمْ: أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ، وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَمَنْ لَمْ
 يَأْخُذْ عَنْهُمْ فَقَدْ ضَلَّ وَابْتَدَعَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «مُخْتَصَرِ الْفَتَاوَى الْمِصْرِيَّةِ»
 (ص ٥٥٦): (فَمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ بِدُونِ أَنْ يَفْتَدِيَ بِالصَّحَابَةِ،
 وَيَتَّبِعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ؛ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالضَّلَالِ). اهـ

وَقَالَ قِوَامُ السُّنَّةِ الْأَضْبَهَانِيُّ رحمته فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٣٦٤): (وَشِعَارُ أَهْلِ
 السُّنَّةِ اتِّبَاعُهُمُ السَّلَفَ الصَّالِحَ، وَتَرْكُهُمْ كُلِّ مَا هُوَ مُبْتَدَعٌ مُحَدَّثٌ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٦ ص ٢٤): (إِنَّهُمْ -
 يَعْنِي: الصَّحَابَةَ - إِذَا قَالُوا قَوْلًا أَوْ بَعْضَهُمْ ثُمَّ خَالَفَهُمْ مُخَالِفٌ مِنْ غَيْرِهِمْ كَانَ

مُبْتَدَأًا لِذَلِكَ الْقَوْلِ وَمُبْتَدِعًا لَهُ، وَقَوْلٌ مِّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ يُخَالِفُهُمْ مِنْ مُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَلَا يَجُوزُ اتِّبَاعُهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِئِيُّ رحمته فِي «الْمُؤَافَقَاتِ» (ج ٣ ص ٧٢): (فَلِهَذَا كُلُّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ نَازِلٍ فِي الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ مُرَاعَاةُ مَا فَهِمَ مِنْهُ الْأَوَّلُونَ، وَمَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ بِهِ؛ فَهُوَ آخَرَى بِالصَّوَابِ، وَأَقْوَمُ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٤٣): (وَقَدْ تَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَسَّرَ الْقُرْآنَ أَوْ الْحَدِيثَ وَتَأَوَّلَهُ عَلَى غَيْرِ التَّفْسِيرِ الْمَعْرُوفِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَهُوَ مُفْتَرٍ عَلَى اللَّهِ مُلْحِدٌ فِي آيَاتِ اللَّهِ مُحَرِّفٌ لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَهَذَا فَتْحٌ لِّبَابِ الزَّنْدَقَةِ وَالْإِلْحَادِ وَهُوَ مَعْلُومُ الْبُطْلَانِ بِالِاضْطِرَارِّ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٣٦١): (مَنْ عَدَلَ عَنِ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَفْسِيرِهِمْ إِلَى مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ كَانَ مُخْطِئًا فِي ذَلِكَ بَلْ مُبْتَدِعًا وَإِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا مَغْفُورًا لَهُ خَطُؤُهُ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ أَسْبَابِ

تَقْدِيمِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَفَهْمِهِمْ لِنُصُوصِ الْوَحْيِ عَلَى إِجْمَاعِ وَفَهْمِ مَنْ بَعْدِهِمْ
مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُعَاصِرِينَ

(١) أَنَّ الصَّحَابَةَ هُمْ الْمُخْتَارُونَ لِصُحْبَةِ أَشْرَفِ الْخَلْقِ؛ فَكَانُوا أَفْضَلَ هَذِهِ
الْأُمَّةِ، وَأَكْمَلَهُمْ، وَأَعْلَمَهُمْ.^(١)

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (خَيْرُ النَّاسِ
قُرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ).^(٢)

(٢) أَنَّ الصَّحَابَةَ شَاهَدُوا نَزُولَ الْقُرْآنِ وَعَرَفُوا أَحْوَالَهُ وَأَسْبَابَهُ، وَكَذَلِكَ
السُّنَّةُ.^(٣)

(١) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» لابن تيمية (ج ٧ ص ٦٧٢)، و«الفتاوى» له (ج ٢ ص ٢٢٧)، و(ج ٩ ص ٤٥)، و(ج ١٩ ص ٢٠٠)، و(ج ١١ ص ٢٢٣)، و(ج ١٣ ص ٢٤ و ٢٥)، و«الفرقان» له أيضا (ص ٦٦)، و«إعانة اللهفان» لابن القيم (ج ٢ ص ٦٧٥)، و«شرح القواعد المثلى» لشيخ شيوخنا ابن عثيمين (ص ٢٤٩)، و«شفاء القلوب المصابة» لشيخنا فوزي الأثري (ص ١٦).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (ج ٧ ص ٥)، ومسلم في «صحيحه» (٢١٠)، و(٢١١).

(٣) انظر: «الفتاوى» لابن تيمية (ج ١٩ ص ٢٠٠)، و«مقدمة في أصول التفسير» له (ص ١٢٩)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (ج ١ ص ٦)، و«الفصول في الأصول» للقصاب (ج ٦ ص ٤٠١-بيان تليس الجهمية)، و«البرهان» للزركشي (ج ٢ ص ١٨٢).

فَعَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ، وَلَا أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَ أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ، تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ).^(١)

(٣) أَنَّ الصَّحَابَةَ هُمُ الطَّرِيقُ الْوَحِيدُ لِفَهْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَذَلِكَ لِتَطْيِيقِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ، وَنَقْلِهِمْ لِهَذِهِ الْأَحْكَامِ.^(٢)

(٤) أَنَّ الصَّحَابَةَ اهْتَمُّوا بِمَعْرِفَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْآيَاتِ اهْتِمَامَ التَّلَامِيذِ النَّجَبَاءِ بِمَا يَقُولُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.^(٣)

(٥) أَنَّ الصَّحَابَةَ تَعَلَّمُوا الْكَيْفِيَّةَ الصَّحِيحَةَ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.^(٤)

(٦) لِمَا لِلصَّحَابَةِ مِنَ الْفَهْمِ التَّامِّ الَّذِي نَتَجَّ مِنَ الْعِلْمِ الصَّحِيحِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالْإِخْلَاصِ فِيهِ؛ لِذَلِكَ كَانَ عِلْمُهُمْ أَصَوَّبَ.^(٥)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٩ ص ٤٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٤٦٣).

(٢) وَانْظُرْ: «مُخْتَصَرُ الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٢ ص ٣٣٩)، وَ«بُغْيَةُ الْمُرتَادِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ٣٣٠)، وَ«شِفَاءُ الْقُلُوبِ الْمُصَابَةِ» لِشَيْخِنَا فَوْزِيِّ الْأَثَرِيِّ (ص ١٦).

(٣) انْظُرْ: «الْبَرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٢ ص ١٥٧)، وَ«شِفَاءُ الْقُلُوبِ الْمُصَابَةِ» لِشَيْخِنَا فَوْزِيِّ الْأَثَرِيِّ (ص ١٦).

(٤) انْظُرْ: «شِفَاءُ الْقُلُوبِ الْمُصَابَةِ بِتَفْسِيرِ أَحْكَامِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ فِي الدِّينِ بِأَثَارِ الصَّحَابَةِ» لِشَيْخِنَا فَوْزِيِّ الْأَثَرِيِّ (ص ١٦).

(٧) أَنَّ الصَّحَابَةَ أَهْلُ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي نَزَلَ بِهِ الْقُرْآنُ، وَأَهْلُ الْفِطْرَةِ

اللُّغَوِيَّةِ السَّلِيمَةِ قَبْلَ فُشُوِّ اللَّحْنِ فِيهَا.^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الشورى: ٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّنُذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى

لِلْمُحْسِنِينَ﴾ [الأحقاف: ١٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨].

(٨) أَنَّ أَقْوَالَ الصَّحَابَةِ فِي أَسْبَابِ النُّزُولِ لَهَا حُكْمُ الرَّفْعِ^(٢)، وَكَذَلِكَ:

أَقْوَالُهُمْ فِي الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ مِنْ غَيْرِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ لَهَا حُكْمُ الرَّفْعِ أَيْضًا إِنْ كَانَ مِمَّا لَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهِ، وَلَمْ يُوْجَدْ مُخَالَفٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَوْ وَافَقَ الصَّحَابِيُّ عَدَدًا مِنَ

الصَّحَابَةِ.^{(٣) (٤)}

(٥) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٦)، وَ«مُقَدِّمَةٌ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ١٢٩)، وَ«الْمُوَافَقَاتِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٣ ص ٧٢).

(١) انْظُرْ: «الرِّسَالَةَ» لِلشَّافِعِيِّ (ص ٧٩)، وَ«اِخْتِلَافَ الْحَدِيثِ» لَهُ (ص ٢٩)، وَ«الْمُوَافَقَاتِ» لِلشَّاطِبِيِّ (ج ٣ ص ٣٣٨)، وَ«الْفَقِيَّةَ وَالْمُتَّفَقَةَ» لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ص ٤٦٧)، وَ«الْبَرْهَانَ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٢ ص ١٨٢)، وَ«فَتْحَ رَبِّ الْبَرِيَّةِ» لِشَيْخِ شَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ص ٤٩)، وَ«شَرْحَ الْقَوَاعِدِ الْمُثَلَّى» لَهُ (ص ٢٤٩)، وَ«شِفَاءَ الْقُلُوبِ الْمُصَابَةِ» لِشَيْخِنَا فُوزِيِّ الْأَنْزَرِيِّ (ص ١٣ و ١٧).

(٢) قُلْتُ: وَإِنْ لَمْ يُبْصَرْ حُجُوبًا بِالرَّفْعِ.

(٣) انْظُرْ: «الْمُسْتَدْرَكَ» لِلْحَاكِمِ (ج ٢ ص ٢٥٨)، وَ«الْبَرْهَانَ» لِلزَّرْكَشِيِّ (ج ٢ ص ١٥٧)، وَ«الْإِتْقَانَ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ١٧٩)، وَ«فَتْحَ الْمُغِيثِ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ١ ص ١٤٣)، وَ«عُلُومَ الْحَدِيثِ» لِابْنِ

(٩) أَنَّ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ بِكَلَامِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَأْتِي فِي الْمَرْتَبَةِ

الثَّالِثَةِ بَعْدَ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ بِالسُّنَّةِ. ^{(١١)(١٢)}

(١٠) خُلُوْ تَفَاسِيرِ الصَّحَابَةِ مِنَ التَّأْوِيلِ الْمَذْمُومِ.

(١١) لِقَلَّةِ النَّزَاعِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ^(١٣)، وَذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِلُغَتِهِمُ الَّتِي لَمْ تَتَغَيَّرْ، فَكَانُوا أَفْهَمَ النَّاسِ لِمَعَانِيهِ؛ ثُمَّ

تَغَيَّرَتِ الْأَلْسُنُ بَعْدَهُمْ.

الثَّانِي: سَلَامَةُ قَصْدِهِمْ؛ فَمَا تَجَدَّ الرَّجُلُ يَنْتَصِرُ لِرَأْيِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ

لَا يَقْصِدُ إِلَّا الْحَقَّ أَيْنَمَا وَجَدَهُ أَخَذَهُ. ^(١٤)

(١٢) لِبُثُوتِ النَّصِّ بِلزومِ الْأَخْذِ مِنْ سُنَّةِ الصَّحَابَةِ تَجَنُّبًا لِلِاخْتِلَافِ الَّذِي

سَيَنْتَشِرُ فِي الْأُمَّةِ.



الصَّلَاحِ (ص ١٢٨)، وَ«مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ١٤٩)، وَ«شِفَاءُ الْقُلُوبِ الْمُصَابَةِ» لِشَيْخِنَا فَوْزِيِّ الْأَثَرِيِّ (ص ٨).

(٤) قُلْتُ: مَعَ التَّنَبُّهِ إِلَى صِحَّةِ الرَّوَايَةِ.

(١) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٦)، وَ«مُقَدِّمَةٌ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص ١٢٩)،

وَالْتَحْجِيرَ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ» لِلْشُّوْطِيِّ (ص ٣٢٤)، وَ«شِفَاءُ الْقُلُوبِ الْمُصَابَةِ» لِشَيْخِنَا فَوْزِيِّ الْأَثَرِيِّ (ص ٢٣).

(٢) قُلْتُ: فَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ حُجَّةٌ فِي التَّفْسِيرِ لَا سِيَّمَا إِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ صَحَابِيٌّ آخَرٌ أَعْلَمَ مِنْهُ فِي التَّفْسِيرِ.

(٣) انْظُرْ: «مُقَدِّمَةٌ فِي أُصُولِ التَّفْسِيرِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ص ٢٥).

(٤) انْظُرْ: «شَرْحُ مُقَدِّمَةِ التَّفْسِيرِ» لِشَيْخِ شَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ص ٢٥).

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصفحة
(١) الْمَدْخُلُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهَا، وَأَنَّ الَّذِي يَتَقَصَّدُ مُخَالَفَةَ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ فِي الْأَحْكَامِ، يُعْتَبَرُ مُبْتَدِعًا فِي الدِّينِ.....	٩
(٣) ذِكْرُ أَسْبَابِ تَقْدِيمِ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ وَفَهْمِهِمْ لِنُصُوصِ الْوَحْيِ عَلَى إِجْمَاعِ وَفَهْمِ مَنْ بَعْدِهِمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُعَاصِرِينَ.....	١٩

